التهجير القسري للفلسطينيين

نصار أحمد أبو صالح
طالب دكتوراه
كلية الحقوق والعلوم السّياسيّة بسوسة
جامعة سوسة

الملخص

سعى اليهود مُنذ فجر التاريخ لتأسيس وإنشاء وطن قومي لهم على أرض فلسطين بعد تهجير شعبها من ديارهم وبلادهم، فمُنذ ما يُقارب الـ76 عامًا نفذوا عديد المُخططات الاستيطانية الاستعمارية لإجبار الشعب الفلسطيني مُغادرَة ديارهم.

كما تنوعت مُخططاتهم واختلف تركيزها بين أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية وحتى صحراء النّقب الفلسطينية، ولعل ما يحدث اليوم ومُنذ السابع من أكتوبر لعام 2023 أبرز مثال على ما يسعى الاحتلال الإسرائيلي لتنفيذه، إذ يدفع بسُكان قطاع غزة نحو الحدود المصرية الفلسطينية باستعمال القوة المُفرطة لتحقيق ذلك، كما يُمارس سياساته الاستيطانية التوسعية على حساب أراضي الضفة الغربية من خلال الاعتداءات المُتكررة على المُدن والمخيمات الفلسطينية.

Abstract:

Since the dawn of history, the Jews have sought to establish and create a national homeland for themselves on the land of Palestine after the displacement of its people from their homes and countries. Nearly 76 years ago, they implemented many colonial settlements plans to force the Palestinian people to leave their homes.

Their plans also varied and their focus differed between the territories of the West Bank, the Gaza Strip, East Jerusalem, and even the Palestinian Negev Desert.

Perhaps what is happening today and since October 7, 2023 is the most prominent example of what the Israeli occupation seeks to implement, as it pushes the residents of the Gaza Strip towards the Egyptian-Palestinian border using excessive force to achieve this, and it also practices its expansionist settlement policies at the expense of the West Bank lands through repeated attacks on cities and Palestinian camps.

المُقدمة

لفهم أي مسألة لا بُد من البحث في أسبابها، وكما يُقال في عالم الأسباب والعواقب «كلُّ فعلٍ يحمل في طياته نتيجته»، بمعنى آخر، لو لم يكن هناك «تهجير» لما كان هناك «لاجئون»[1].

(1) تعددت التعريفات المُقدمة لتحديد من هو اللاجئ الفلسطيني، والغاية من ذلك هي التملص من منحهم حقهم بالعودة إلى أراضيهم، فقد تم تعريفهم بمجموعة العمل الخاصة باللاجئين الفلسطينيين «أوتاوا» بكونهم من طردوا عن أرضهم في الفترة الممتدة ما بين العامين 1947-1949، في حين أطلق عليهم الكيان مُسمى «الغائبين».
كما عرّفت الولايات المُتحدة اللاجئ بشكل عام أنه كل شخص اقتلع من أرضه نتيجةً الصراع، اما بعد العام 1993 تاريخ توقيع اتّفاقية أوسلو عرّفت دائرة شؤون اللاجئين اللاجئ الفلسطيني بكونه «كل شخص كان مواطن فلسطيني في العام 1947 أو ما بعده وفقًا لقانون المواطنة الفلسطيني للعام 1925، أو كان مكان إقامته الطبيعي في فلسطين وأجبر على ترك مكان إقامته بسبب الحرب ولم يتمكن من العودة.
للمزيد انظر: **سعيد سلامة**، اللاجئون الفلسطينيون: قرارات واتّفاقيات ومعاهدات، ط2، دائرة

يُعتبر التّهجير القَسري للسُّكان أحد أكثر الانتهاكات الجسيمة الماسَة بالحقوق المقدسة في القانون الدّولي[2]، ويُقصد به عملٌ يقوم على نقل السّكان إلى منطقة مُعينة أو خارجها بهدف تغيير التركيبة الديموغرافيَة في المنطقَة، خاصَةً المناطق التي تمتازُ بسَيطرَة جماعة مُعينَة، ويقوم على إنكارٍ لحقوقهم الأساسيَة[3].

عرَفَت البشريَة على مر التّاريخ عددًا كبيرًا من التّهجير القَسري للسُّكان من أراضيهم، أثر بشكلٍ مُباشر على طبيعة التّوزيع الدّيمُوغرافي لسُكان العالم والأمثلة كثيرة على ذلك، حيث شهدت الحربين العالميتين تهجير الملايين من سُكان العالم، مثل المُسلمين على أيدي الصرب في يوغسلافيا عام 1990-1999[4]، ونزوح عدد كبيرٍ من السوريين بفعل الحرب المُندلعة مُنذ العام 2011[5]، وما

شؤون اللّاجئين، منظمة التّحرير الفلسطينية، رام اللّه، فلسطين، 2010، ص36.

(2) نصت عليه المادَة 129 من قواعد القانون الدولي الإنساني العُرفي، دراسة اللّجنة الدّولية للصّليب الأحمر عن القانون الدولي العرفي، نشر مطبعة كامبريدج، 2005.

كما نصّت عليه المادة 49 من اتّفاقيَة جنيف الرّابعَة لسنة 1949، مؤرخة في 12-08-1949.

إضافة للمادَة 6 من نظام روما الأساسي المتعلق بتأسيس المحكمة الجنائيَة الدّوليَة لسنة 1998 مؤرخ في 17-07-1998.

الاتّفاقيَة الخاصَة بوضع اللّاجئين لسنة 1951.

المبادئ التّوجيهيَة بشأن التّشريد الدّاخلي 1998.

(3) ورقة عمل بعنوان: التّهجير القسري للسّكان: الحالَة الفلسطينيَة، مركز بديل، 2015، ص6.

(4) أنشأ المُجتمع الدولي بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المُتحدة محاكم جنائية مُتخصصة للنّظر في الجرائم المُرتكبة في رواندا ويوغسلافيا نظرًا لغياب جهاز قضائي دولي آنذاك، حيثُ تأسست المحكمة الجنائية ليوغسلافيا بموجب القرار رقم 808 بتاريخ 1993/02/22 والقرار رقم 827 بتاريخ 1993/05/25 مُتخذةً من لاهاي مقرًا لها، وتمتلك صلاحية مُحاكمة مُرتكبي الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي.

وقد حدّدت المحكمة الجنائية الدوليّة ليوغسلافيا السابقة سابقتين قانونيتين غاية في الأهميّة، عن الاغتصاب والإبادة الجماعية، في حكم صدر ضدّ جان بول أكاياسو (المحكمة الجنائية الدوليّة لرواندا، 96 - 4 - ت، الصادر في 2 أيلول/ سبتمبر 1998). وهو أول حكم تصدره محكمة دوليّة تجد شخصًا مذنبًا بجريمة الإبادة الجماعية والاغتصاب باللجوء إلى التعاريف القانونيّة لجريمة الاغتصاب والإبادة الجماعية، من ناحية، والانتهاكات الخطيرة للبروتوكول الإضافي الثّاني الملحق باتّفاقيات جنيف، من ناحية أخرى.

في العام 2018 تولت «آلية الأمم المُتحدة الدوليّة لتصريف الأعمال المُتبقية للمحكمتين الجنائيتين بشأن الجرائم الوحشية المُرتكبة في يوغوسلافيا السابقة، وأصدرت بتاريخ 31 ماي 2023.

(5) ورد في تقرير المُفوضية السامية للأمم المُتحدة في آخر تحديثاته بتاريخ 2023/12/31 أن عدد اللاجئين السوريين فاق حاجز الـ5 مليون لاجئ منذ بداية الحرب في سوريا، انظر التقرير الرسمي على الرابط التالي: https: //data.unhcr.org/en/situations/syria

عرفته كل من أفغانستان والسودان والصومال[6]، وما يُعانيه اليوم الفلسطينيون تحت وطأة الاحتلال الإسرائيلي منذ العام 1947[7].

لم يتطرق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لتعريف جريمة التهجير القسري، لكنه أشار إليها ضمنيًا في ديباجته من خلال التأكيد على حق الإنسان في الحريّة والكرامة دون أن يكون عُرضةً للعوز والخوف[8].

في حين نصّت المادة 49 من اتّفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949 المتعلقة بحماية المدنيين أثناء النزاعات المُسلحة على ما يلي: «يُحظر النّقل الجبري الجماعي أو الفردي للأشخاص المحميين أو نفيهم من الأراضي المُحتلة إلى أراضي دولَة الاحتلال أو إلى أراضي أي دولة أخرى، محتلة أو غير مُحتلة، أيًّا كانت دواعيه..»[9]، كما أجازت الفقرة الثّانية من المادة ذاتها «لدولة الاحتلال أن تقوم بإخلاء كُلي أو جُزئي لمنطقَة مُحتلَة مُعينَة إذا اقتضى ذلك من السّكان، أو لأسباب عسكرية قهرية، ولا يجوز أن يترتب على عمليات الإخلاء نُزوح الأشخاص المحميين إلّا في إطار الأراضي المُحتلَة ما لم يتعذر ذلك من النّاحيَة الماديَة، ويجب إعادة السُّكان المنقولين على هذا النّحو إلى مواطنهم بمُجرد توقف الأعمال العدائية في هذا القطاع...»[10].

وبالتّالي يُمكن «نقل» المدنيين من أراضيهم ومنازلهم أثناء النزاعات المُسلحَة على أن يكون ذلك مُقترنًا بحالة الضَّرورَة القُصوى التي تحول دون إمكانيّة تأمين

(6) ورد في تقرير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين سنة 2022 تحت عنوان «أثر عطاءك لسنة 2022 «بلغ العالم رقم قياسي خطير حيث أُجبر أكثر من 100 مليون شخص على الفرار من ديارهم بحثًا عن الأمان».

(7) **مُصطفى قروج**، جريمة التهجير القسري في القانون الدولي الإنساني، مجلة الحقوق والعلوم السياسيّة لجامعة عمار الثليجي، عدد 14، 2017، ص170.

(8) نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في الفقرة الثّانية من ديباجته على «... فالإعلان العاملي يعد الجميع بالحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة والثقافية والمدنيّة التي تقوم عليها حياةٌ خالية من العوز والخوف..».

(9) نص الفقرة الأولى من المادة 49 من اتّفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة لسنة 1949.

(10) نص الفقرة الثّانية من المادة 49 من اتّفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة لسنة 1949.

الحماية اللّازمة لهم وضمان عودتهم لديارهم بعد انتهاء حالَة الضَّرورة، مما يشترط في أن يكون نقل المدنيين وقتيًا.

وبالنّظر للحالَة الفلسطينية، يتعسَف الاحتلال في تقدير وضعية الضَّرورَة القُصوى، الأمر الذي أدى إلى زيادة عدد اللّاجئين الفلسطينيين المُهجرين من أراضيهم قَسرًا، حيثُ بلغ عدد اللّاجئين عند نهاية العام 2023 ما يُقارب 7 مليون لاجئ فلسطيني[11].

وهو ما يُحيلنا للقَول بعدم تطبيق الاحتلال للشّرط الثّاني المُتعلق بضرورة إعادة السُّكان إلى أراضيهم وديارهم بعد انتهاء حالَة الضّرورة، إذ يعمدُ الاحتلال ومُنذ عام 1948 إلى التّنصُل من مسؤوليته بخصوص اللّاجئين مُدّعيًا أنه لم يكُن السّبب في تهجيرهم.

كيف تم تهجير الشَّعب الفلسطيني قسرًا من أراضيه؟

في إطار البحث في كيفية تهجير الفلسطينيين من أراضيهم مُنذ العام 1948 فقد تم تهجير الفلسطينيين من أراضيهم على مراحل مُتعددة «**الجزء الأول**» باعتماد آليات مُختلفة ومُتعددة «**الجزء الثّاني**».

إذن، وفي هذا السّياق سنتولى توضيح ما يتعرض له الشّعب الفلسطيني من تهجير قسري وطرد من أراضيه، وسيكون ذلك على مرحلتين، المرحلة الأولى سنبين فيها أساس فكرة التهجير القسري للفلسطينيين نشأتها وبدايتها وتطورها.

ثم في مرحلة ثانية سنحاول بيان مُختلف الآليات التي لجأ إليها الاحتلال لتهجير الشعب الفلسطيني.

الجزء الأوّل: اعتماد سياسة المراحل في تهجير الشّعب الفلسطيني من أراضيه

لم يبدأ تهجير الشّعب الفلسطيني مُنذ سنة 1948، بل يجد التّهجير أساسًا له مُنذ القرن التاسع عشر، ويتضح ذلك من خلال المُحاولات المُتكررة في إقناع

(11) الموقع الرسمي للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: https: //cutt.us/LGbQ2.

يهود العالم في الهجرة نحو وطنهم البديل قبل أن يستقر الخيار على فلسطين، لتُسمى تلك المرحلة بمرحلة إيجاد الشّعب البديل (أ)، ليبدأ بعد ذلك مراحل تقديم مُختلف أنواع الدّعم لذلك الشّعب (ب).

أ- مرحلة إيجاد الشّعب البَديل

بدأت فكرة تهجير اليهود إلى فلسطين منذ فترة الحملة الفرنسيّة عندما وجّه نابليون بونابرت عام 1798 نداءً إلى يهود العالم للهجرة إلى فلسطين، غير أنها بقيت مُجرد نداءات وأفكار مَطروحَة بالنّظر إلى فشَل الحملَة الفرنسيَة آنذاك، وإلى غياب عامل الإقناع للشّعب البَديل بالهجرة إلى فلسطين.

بقيت فكرة إنشاء الدّولَة اليهوديَة وتهجير الشّعب اليهودي إلى فلسطين مُجرد أفكار إلى غايَة إصدار كتاب الدّولة اليهوديَة لثيودور هرتزل[12] سنة 1896، الذي أشار فيه إلى فكرتين أساسيتين الأولى «أرضٌ بلا شعب لشعبٍ بلا أرضٍ» والثّانيَة «أرض الميعاد».

في الحقيقة لا يُقصد بـ«أرض بلا شعب» تلك التّي تكونُ فارغةً تمامًا من السُّكان وإنما أن من يسكنها لا يستحق الوجود فيها، أما فكرَة «أرض الميعاد» كانت فقد استعملت قصد إيجاد رابط يُقنع الطوائف اليهوديّة بفكرة الهجرة إلى فلسطين، إذ سعت الحَركة اليهوديّة آنذاك والحُكومات الدّاعمة لها إلى تمهيد كافَة السُّبل المُلائمَة والمُناسبَة لتهجير الشّعب الفلسطيني.

بدأت أولى خُطوات التحضير لتهجير الشّعب الفلسطيني مُنذ إدخال نظام الملكيَة الفرديَة للدّولة العُثمانيَة، لتسهيل امتلاك الأفراد للأرض، بالتّالي تَمكين

(12) يُعتبر ثيودور هرتزل مؤسس الصهيونية السياسيّة الحديثة وصاحب فكرة إقامة الوطن اليهودي في أرض الميعاد، ولد عام 1860 في مدينة بودابست في المجر، لم يكن مُهتمًا باليهود واليهوديّة إلّا خلال عمله كمراسلٍ في باريس، ليُصدر في العام 1896 كتاب «الدّولة اليهوديّة» الذي تضمن دعوة لإقامة دولة يهوديّة في مكان ما على أن تكون هذه الدولة هي فلسطين أو الأرجنتين.

للمزيد انظر: شلومو أفنيري، قراءات في كتاب ثيودور هرتزل وتأسيس الدّولة اليهوديّة، Der deutschen Ausgabe Jüdischer Verlag im Sukrkamp Verlag, 2016.

اليهود من التملك، ثُم الحرص على أن تكون ملكية تلك الأراضي عائدَة لعائلات تُقيم خارج فلسطين، نذكر منها عائلَة «حنّا» وعائلَة «سرسق»[13].

تهدف الخُطوة الثّانيَة إلى ضَمان استمرار الهجرَة اليهوديَة إلى فلسطين وإلى تأسيس الصندوق القومي اليهودي في سنة 1901 من أجل شراء الأراضي في فلسطين، حصلت الصهيونية بعد ذلك عام 1917 على وعد من وزير الخارجيَة البريطاني بلفور أكدّ خلاله إقامَة وطن قومي لليهود في فلسطين والتزام المملكة المُتحدة على تنفيذ هذا الوعد.

تمَكن الصندوق القومي اليهودي سنة 1921 من شراء ما يُقارب 240 ألف دونم في منطقة «مرج بن عامر» شمال فلسطين مما أدى إلى تهجير 8 آلاف فلسطيني كانوا يعملون على تلك الأراضي، لتكون أول عملية تهجير فعلي لسُكان فلسطين.

غير أن تهجير الشّعب الفلسطيني لم يُكن ليستقيم دون تقديم الدّعم الكافي الذّي يُخول للحركة اليهوديَة إمكانيّة تهجير الفلسطينيين والاستيلاء على أرضهم.

ب- مرحلَة تقديم الدَّعم اللّازم للشّعب البَديل

عمدت بريطانيا إلى تسهيل هجرة اليهود من شتى بقاع العالم أثناء فترة الانتداب البريطاني وتمكينهم من شراء الأراضي وتقديم الدّعم اللّازم لهم، وحرصت على إنشاء منطقة مُستقلَة لهُم أطلق عليها «تل ابيب»، كما كانت تقمع الشّعب الفلسطيني في سبيل تحقيق أغراض الدّولَة اليهوديَة، إضافة إلى ذلك قدمت التدريب والسّلاح اللّازم للعصابات الصهيونية، وبحلول عام 1947 أصدرت الأمم المُتحدة القرار 181 الذّي نصّت فيه على تقسيم فلسطين لدولتين، يكون

(13) نذكر هُنا قيام الدولة العُثمانية في العام 1878 بإهداء عائلة «سرسق» اللبنانية ما يُقارب 240 ألف دونم من أراضي مرج ابن العامر ضمت حوالي 22 قرية مُقابل خدمة قدمتها العائلة للسُّلطان العثماني، وفي عام 1921 قامت العائلة ببيع تلك الأراضي للصندوق الوطني اليهودي، ما نجم عنه تهجير 8 آلاف فلسطيني.
للمزيد انظر: **شريف الكناعنة**، مرجع سابق، ص-ص30-35.

القسم الأكبر منها للأقليَة اليهوديَة، من هُنا بدأت مرحلة التّأسيس والتّمهيد لتهجير الشّعب الفلسطيني من خلال اعتماد العديد من الآليات.

كان التهجير القسري للسكان الفلسطينيين ولا زال هدفًا تسعى «إسرائيل» لتحقيقه منذ سنة 1948، حيثُ استخدمت العديد من الوسائل العسكرية والنفسية في سبيل تحقيق ذلك، فلجأت إلى الترهيب من خلال القتل الوحشي لسكان بعض المدن والقرى وبثِّ الإشاعات في المدن المجاورة لنشر الذعر بين سكانها وإجبارهم على مغادرتها، كما استعملت سياسة «الهمس»[14]، وأطلقوا العديد من المناشير[15] لإجبار المدنيين على الهجرة من مدنهم وقراهم للحفاظ على حياتهم كحرب نفسية[16].

عمومًا، اتّبعَت دَولَة الاحْتلال 4 سياسات مُختلفَة قصد دفع الفلسطينيين نحو مُغادرَة فلسطين والاتّجاه للدّول المُجاورَة، وكانت تَسعى دائمًا لإخلاء مسؤوليتها من عمليات التّهجير تلك.

الجزء الثّاني: اللّجوء لآليات مُختلفَة في التّهجير.

لجأت العصابات الصّهيونية إلى جُملةٍ من الآليات المُتعددة لتهجير الشّعب الفلسطيني من أراضيه، فلجأت تارةً للقوة (أ)، وتارةً أخرى لوضع مُخططات مُختلفة ومُتعددة للتّهجير (ب)، كما اقترنت المُخططات بالقوة في الكثير من الأحيان.

---

(14) يقصد بسياسة الهمس: قيام الكبار من اليهود والذين يدعونهم مخاتير بنشر الإشاعات أن قوات كبيرة من اليهود قادمة لقتل السكان، فمن أراد النجاة بحياته عليه المغادرة قبل وصولهم، وذلك عن طريق الهمس في آذانهم.
للمزيد انظر: **شريف الكناعنة**، «الشتات الفلسطيني: هجرة أم تهجير»، طبعة جديدة منقحة، مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني «شمل»، مطبعة أبو غوش، نابلس، فلسطين، 2000، ص-ص12-26.
(15) جاء نص المناشير حينها كالتالي: «ليس لدي أي نية لمحاربة الناس العاديين الذين يرغبون العيش بسلام، بل الجيوش والقوات التي تُحضر لاجتياح فلسطين، لذلك فإنني أعلن في هذا البيان أن جميع السكان الذين لا يرغبون بالاشتراك في القتال عليهم أن يغادروا مع نسائهم وأطفالهم حتى يكونوا آمنين، هذه ستكون حرب قاسية دون رحمة أو شفقة لا داعي لتعريض أنفسكم للخطر»، انظر في هذا السياق: **وليد الخالدي**، «من الجنة إلى الاحتلال: قراءات في الصهيونية والقضية الفلسطينية حتى العام 1948، مركز الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان، 1971، ص22.
(16) **شريف الكناعنة**، مرجع سابق، ص-ص6-46.

أ- اللّجوء للقُوّة في تهجير الشّعب الفلسطيني

في هذا الشّأن اعتبر ادوارد لودفينج ميدفورد أن «هُناك شعبا عربيّا فلسطينيّا يسكُن فلسطين من آلاف السّنين، ويزرع أرضها ويعتبرها وطنه، بالتّالي فإن اليهود الراغبين في الذّهاب إلى فلسطين والاستيطان فيها أمامهم معركةٌ قاسيَة مع أصحابها الأصليين وأن تصرفات المُستوطنين اليهود الذين هاجروا إلى فلسطين هي تصرفاتٌ تحمل في ظاهرها وباطنها عللًا نفسية قد تزيد مع الأيام، ومن المُحتم أن تزيد، ذلك أن المستوطن اليهودي لكي يريح ضميره ولكي يستطيع مواصلة حياته في الأرض الموعودة يتحتم عليه إنكار وجود الآخر بمثل ما يُمكن تصوره من رغبة عاشقٍ لزوجة رجل آخر في الخلاص من زوجها إلى درجَة قتله لكي ينتهي منه جسدًا وروحًا وذكرى»[17].

من جانبه اعترف ثيودور هرتزل بأهميّة استغلال السُّكان الموجودين في تلك الأرض لبناء مُستعمراتنا وتأسيس اقتصادنا ثم قتلهم أو تهجيرهم[18].

شكلت سياسَة العُنف المُسلح أولى السّياسات المُتبعَة في التّهجير القَسري للشّعب الفلسطيني من أرضه للّرفع من نسق التّهجير، فقَد بَدَأت موجة النزوح الفلسطيني الكبرى وتهجيرهم من أراضيهم منذ إصدار الجمعية العامة للأمم المتحدة لقرار التقسيم رقم 181 بتاريخ 29 نوفمبر 1947، الذي يقضي بتقسيم فلسطين لدولتين أحدهما يهوديّة والأخرى عربيّة وتَواصلت موجَة النُّزوح لغاية عام 1952.

بلغ آنذاك عدد النّازحين ما يقارب 850 ألف نازح، وشمل سُكان الأراضي التّي أصبحت تابعةً إلى الدّولة اليهوديّة بموجب قرار التقسيم وسُكان الأراضي التّي بقيت تابعة إلى الدولة العربيّة، ويعود ذلك إلى ما ارتكبته العصابات الصّهيونية من مجازر تجاوزت الـ75 مجزرة عام 1948 ذهب ضحيتها آلاف

(17) ادوارد لودفينج ميدفورد، دبلوماسي انجليزي جاء في بعثة دبلوماسية إلى فلسطين للتأكد من إمكانيَة إقامَة وطن قومي لليهود في فلسطين، للمزيد انظر الرّابط التّالي: https: // n9.cl/5xe57 تمت الزّيارة بتاريخ 10-11-2023.

(18) ثيودور هرتزل، الدولة اليهوديّة، 1896.

الفلسطينيين من مُختلف القُرى والمُدُن، نتيجة إلى العديد من المجازر، من بينها: «دير ياسين»، «الطنطورة»، «مجزرة حيفا»، «مجزرَة عين الزّيتون»، «مجزرة بيت دراس»، «مجزرة الرّملة»، «مجزرة اللّد» وغيرها من المجازر الأخرى التّي كانَ بالإمكان تفاديها، غيرَ أن الهَدَف منها كان استعراض القُوة وبث الخوف في نُفوس المُدن والقُرى الأخرى لحملها على الهجرَة من أراضيها بنسقٍ أسرع.

وكما سلف ذكره، سعت الصهيونية إلى التّملص من قضية اللاجئين من خلال التنصل من المسؤوليّة بتهجيرهم مُدّعيةً أنها لم تطالب السّكان بالهجرة من أراضيهم، وهو ما يجد أثره في عديد الدّراسات التي تعود لمؤرخين صهاينة على غرار «ليو كوهن»، «ناتانيل لورش»، «جان وديفيد كمخي»، «ماري سيركن» و«جوزيف شختمان» التّي تلخصت فيما يلي:

- ترك العرب بيوتهم بعد تلقيهم أوامر من قادتهم عبر الإذاعات العربيّة.
- نزح العرب بعد أن نشر قادتهم الرّعب والذّعر بينهم من خلال تهويلهم للأعمال الإجرامية للمُحاربين اليهود بقصد إحراج القيادات الصهيونية والإسرائيلية فيما بعد.
- لو لم تتدخل الجيوش العربيّة لما كُنا اليوم نتحدث عن مُشكلة اللّاجئين الفلسطينيين.
- كانت نوايا الصّهيونية تُجاه السّكان العرب جيدة، حيثُ طلبوا منهم البقاء في بيوتهم والعيش بأمان في الدّولة اليهوديّة، غير أن قادتهم العرب أوهموهم أنّه بخروجهم سيتم القضاء على اليهود ليعودوا بعد ذلك للعيش بأمان في ديارهم[19].

واستمر التّهجير القسري للشعب الفلسطيني حتى بعد ذلك، حيثُ ارتكبت قوات الاحتلال «مجزرة كُفر قاسم»[20] في عام 1956، ومُنذ ذلك التّاريخ، لم

(19) **ليو كوهن**، «اللاجئون العرب»، مجلة سبيكتيتر، عدد 6938، 1961، مترجم من اللغة الإنجليزية.
(20) تقع قرية كفر قاسم في منطقة المُثلث الصّغير الذي سلمته الأردن للاحتلال بموجب اتّفاقية الهُدنَة في رودس عام 1949.

تتوقف الدّولة المُنشأة على أرض فلسطين من إجبار الفلسطينيين على اختيار الهجرة.

ومازالت إلى اليوم تُمارس سياسة العُنف المُسلح إلى غايَة يومنا هذا على مرأى ومسمع من العالم، ولعل ما نُشاهده اليوم من مُحاولَة إبادَة جماعيَة لسُكان قطاع غزَة ودفعهم نحوَ ترك بيوتهم والاتّجاه إلى صحراء سيناء في مصر أبرز دليلٍ على ذلك.

سبق هذا الاعتداء على مدينَة «جنين» في وقت سابق من شهر جويلية راح ضحيته 12 شهيدا و100 جريح، وتهجير أكثر من 1000 من سُكان المدينَة بعد هدم منازلهم، وتواصلت الاعتداءات المُتكررة على مدينة جنين ومُختلف مُدن الضّفة الغربية مثل طولكرم ونابلس وأريحا، كان آخرها اقتحام مدينة جنين بتاريخ 21-05-2024 والذي استمر لأكثر من 48 ساعة متواصلة من الدّمار والتّهجير والقتل أدى لاستشهاد 12 فلسطينيًا ودمار كبير في البنية التّحتية تزامن مع إعلان الاحتلال لحالة الطّوارئ في المدينة في إشارة إلى تجدد الاقتحام في أي لحظة.

من جانب آخر، يَسعى الاحتلال الإسرائيلي لزعزعة الأمن والاستقرار الداخليّين للفلسطينيين من خلال ما تبثه من دعايَة مُغرضة هدفها بث الخوف في قلوبهم، إذْ دائمًا ما تكون الحرب النّفسيَة مُتزامنَة مع الحرب العسكريَة تبثُ من خلالها الذُّعر والرّعب في نُفوس المواطنين قصد دفعهم على مُغادرَة أراضيهم عنوةً.

ومن أبرز السياسات المُتبعَة في ذلك هي سياسَة الهَمس التّي تم اتباعها منذ عام 1948، ويُقصد بها قيام كبار اليهود الذّين يدّعون خوفهم وحرصهم على السّكان الفلسطينيين بالهَمس في آذانهم أن هُناك قوةً كبيرَة من اليهود قادمةٌ نحوهم وسيكون مصيرهم مصير غيرهم من القُرى المُجاورة كدير ياسين لإرغامهم على مُغادَرَة منازلهم والحفاظ على حياتهم.

كذلك سياسَة المَناشير، والتّي سيتم عرض صور منها، تدعو فيها سُكان القُرى والمُدن إلى المُغادَرَة للحفاظ على حياتهم وتُبرز خلالها سياستها في التّملص من المسؤوليَة وإلقاء اللّوم على الآخر.

في سياقٍ مُتصل، يسعى الاحتلال لتعزيز الهجرة العكسية لفلسطين، إذ يُعتبر استقطاب اليهود إلى فلسطين حجر الأساس لضمان بقاء الكيان واستمراره، إذ يُعد ركيزةً أساسيّة لخلق التفوق الديموغرافي في الأراضي الفلسطينية.

تقوم عمليات التّهجير العَكسي والاستقطاب لليَهود إلى فلسطين على عدَة ركائز منها رصد مبالغ ماليَة لكل من يوافق على الهجرَة إلى فلسطين هذا من جهَة، من جهَة أخرى استقطاب الشّباب اليَهودي للدّراسَة في الجامعات «اليهوديَة» في فلسطين مع التّكفل بكافَة مصاريفهم الدّراسيَة.

وتتم الهجرَة العكسيَة من خلال فتح مكاتب في مُختلف أنحاء العالم لتشجيع الهجرَة إلى فلسطين، تُشبه تلك المفتوحَة في فلسطين والتّي تَدفَع بالشّباب الفلسطيني نحو الهجرَة وتسهيلها.

تتمثل أهم مراحل الهجرَة اليهوديَة إلى فلسطين فيما يلي:

- مرحلة ما بين عام 1882 وعام 1903: هاجر خلالها نحو 10 آلاف يهودي من روسيا بعد اغتيال قيصر روسيا وما نتج عنها من اضطهاد لليَهود[21].
- مرحلة ما بين عام 1905 وعام 1918: بلغ حينها عدد المُهاجرين اليهود ما يُقارب 40 ألف يهودي، خاصَةً في الفَترَة ما بعد وعد بلفور 1917[22].
- مرحلة ما بين عام 1919 وعام 1923: في أعقاب الثّورَة البلشفيَة، بلغ حينها أعداد المُهاجرين 35 ألف مُهاجر.
- مرحلة ما بين عام 1924 وعام 1932: هاجر خلالها 62 ألف يهودي بعد قيام الولايات المُتحدَة بسن قوانين تحُد من الهجرَة إليها، فتحول وجهتهم حينها من الولايات المُتحدَة إلى فلسطين.

(21) محمد حسن عبده، بيروبيدجان وطن قومي لليهود 1928-1939، مجلة جتمعة الزيتونة الأردنية للدراسات الإنسانيّة والاجتماعيّة، المجلد 3، الإصدار 3، 2022، ص-ص 146-150.
انظر كذلك، في إل فيخنوفيتش، 2000 سنة من التاريخ يهود روسيا: من بداية العصر الجديد إلى الوقت الحاضر، سان بطرسبرج، 2012، ص233-247. مُترجم من اللغة الروسية.
(22) نفس المرجع السابق.

- مرحلة ما بين عام 1933 وعام 1938: هاجر حينها 174 ألف يهودي ليبلغ حينها عدد اليهود في فلسطين 370 ألف نسمة، في حين بلغوا في العام 1948 650 ألف مُهاجر[23].

- مرحلة ما بين عام 1948 وعام 1967: تم استقطاب ما يُقارب 1300000 يهودي ليشكلوا الأساس البَشَري للدّولَة اليهوديَة.

- مرحلة استغلال الأزمة الأوكرانيَة التّي ساهمت في استقطاب أكثر من 300 ألف يهودي خاصةً بعد منح ضوء أخضر لبناء 940 مستوطنة في الضّفَة الغربيَة، حيثُ قررت سُلطات الاحتلال الاعتراف بالمُهاجرين من أوكرانيا بكونهم هاربين من منطقة حرب، كما نصت على أن كل واحد منهم سيحصل على مبلغ قدره 6000 آلاف شيكل وقد يصل لحدود ال11000 شيكل، في حين تحصل كل أسرة على 15000 شيكل[24].

في هذا الصّدد، تقوم الوكالات اليهوديَة بالتّواصل مع اليَهود الأوكرانيين والرّوسيين وإقناعهم على الهجرَة إلى فلسطين.

ب- مُخططات التّهجير المُختلفَة

للحديث عن تهجيرٍ لشعب ما، لا بُد من توفر عديد الظّروف المُمهدة لذلك، منها **التّضييقات المُستمرَة على حاملي الجنسيَة الفلسطينيَة**، حيثُ يُمارس الاحتلال في ظل سياسته المُستمرة التّهجير القَسري للشّعب الفلسطيني بعديد السياسات التمييزية التّي تهدفُ إلى التَّضييق على السُّكان من حاملي الجنسيَة الفلسطينيَة ودفعهم نحو التّفكير بالهجرة، فكانت سياستها تلك قائمَة على خُطط مُقسَمَة حسب المناطق.

(23) إسلام شحدة العالول، محطات فاصلة في تاريخ فلسطين القديم والحديث، ط1، دار المشكاة، عمان، الأردن، 2019، ص105-111.

(24) انظر الرابط التالي:
https://fanack.com/ar/politics/features-insights/israel-exploits-russia-ukraine-war-to-attract-new-settlers242251~242255/

فكانت خُطَة تهجير سُكان الضّفَة الغربيَة[25]، استهدفَت المُمارسات الإسرائيلية خلق وقائع جديدة كتعزيز السّيطرَة على الأرض وإضفاء الطّابع الرّسمي على عمليات الضّم، وتكثيف بناء المُستوطنات في أراضي الضّفَة الغربيَة لتشديد الخناق على المُدن الفلسطينية وفصلها عن بعضها البَعض، تمثلت تلك الإجراءات في:

- إعلان أراضي دولة: وهو إجراء تدّعي من خلاله دولَة الاحتلال ملكيتها للأراضي بموجب قانون الأراضي العُثماني الصّادر عام 1858، إذ ينص ذلك القانون على أنه يستوجب على شخصٍ ما أن يزرع أرضًا لمُدَة 10 سنوات مُتتاليَة وإلّا عُدّت أراضي دَولَة، وعلى هذا الأساس أعلنت بحلول عام 2017 حوالي 1400 كيلو متر مربع أي ما يُقارب ربع أراضي الضفَة الغربيَة أراضي دولَة[26].

- وضع اليَد لأغراض عسكريَة: وهو أول إجراء اتخذَته من أجل مُصادرَة الأراضي قبل أن توقّفها عن العمل به سنة 1979، ثم استأنفتهُ سنة 2003 وتُرجم من خلال بناء جدار الفَصل العُنصري، فقد تم الاستيلاء منذ عام 1967 على 31 كيلو متر مربع من أراضي الفلسطينيين لأغراض عسكريَة[27].

- وضع اليَد على أملاك الغائبين[28]: وهو إجراء مازالت سُلطات الاحتلال تتبعهُ للسّيطرَة على أملاك موجودَة في منطقَة الضفَة الغربيَة غادر أصحابها منذ عام 1967، رافقها منع عودَة اللّاجئين وإيقاف ما يُسمى «لَم الشّمل»[29]، فسيطرت على ما يُقارب 430 كيلو متر مربع في الضّفَة الغربيَة.

(25) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني: https: //info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=4071.

(26) تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للإسكوا، دعم الشعب الفلسطيني: تداعيات الاحتلال الإسرائيلي وممارساته، 2018.

(27) راسم خمايسة، المُستوطنات الإسرائيلية وأساليب الأرض وتخطيطها، مجلة قضايا إسرائيلية، عدد 68.

(28) أصدرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في العام 1950 قانونًا يخول لها وضع يدها على أملاك الغائبين الفلسطينيين، وقد عرّف الغائب بكونه كلّ من هُجّر أو نزح أو ترك حدود فلسطين التاريخيّة حتّى تشرين ثاني من عام 1947، بناءً على أيّ سبب كان وبالذات بسبب الحرب.

(29) لم الشّمل: يتم من خلاله تمكين الفلسطينيين الموجودين في فلسطين من التّقدم بطلب لتمكين عائلاتهم الموجودَة خارج التّراب الفلسطيني من الاجتماع معهم في فلسطين.

- التّسجيل الأولي: الذّي يُقصد من خلاله تسجيل الأراضي التي لم تكن مُسجلَة في هيئات تعترف بها سُلطات الاحتلال كملكية عامة إلى حين إثبات المالكين الأصليين لملكيتهم، وهي طبعًا إجراءات مُعقدَة للغايَة.

- المناطق العسكرية المُغلقَة: سياسة تكون مُقدمَة لوضع اليد على أراضٍ في الضَّفَة الغربيَة، كما تسمح خلالها للمُستوطنين من زراعة تلك المناطق على الرّغم من أن القانون يحظرُ على الجَميع دخولها[30].

من هذا المُنطلق، تسعى سُلطات الاحتلال من خلال سياسة الاستيلاء على الأراضي في الضّفَة الغربيَة لتهجير الفلسطينيين من أراضيهم ومنازلهم ولتوطيد سيطرتها على الأرض والموارد المائيَة والأراضي الزّراعيَة والعمل على خلق تفوق ديموغرافي للمُستوطنين.

تؤدي مُختلف تلك السّياسات إلى خلق بيئة إكراهية تُفضي إلى التهجير القسري المحظور بموجب القانون الدّولي الإنساني، كما تشمل كذلك عديد المُمارسات والمُضايقات والتّهديدات وأعمال العُنف من قبل المُستوطنين بحماية من جيش الاحتلال ضد الفلسطينيين، كذلك الحرمان من الخدمات الصّحيَة والتّعليميَة والمياه والصّرف الصّحي والنّظافَة العامَة مما يُجبرهم على النّزوح[31].

ومن بين السّياسات الأخرى التّي تم اعتمادها قصد التّضييق على سُكان الضّفَة الغربيَة، هو إلغاء تصاريح الإقامَة والإبعاد وهدم المنازل[32]، والإخلاء والتّرحيل القَسري، حيثُ ظلت سُلطات الاحتلال تحتفظ بسُلطتها على إقامة سُكان الضّفَة في أراضيهم ومنحهم تصاريح إقامَة للغَرَض[33]، على سبيل المثال

(30) تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للإسكوا، دعم الشعب الفلسطيني: تداعيات الاحتلال الإسرائيلي وممارساته، 2018.

(31) تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للإسكوا، دعم الشعب الفلسطيني: تداعيات الاحتلال الإسرائيلي وممارساته، 2018.

(32) بلغ عدد عمليات الهدم منذ العام 2009 فقط أكثر من 5413 منزل أدى إلى تشريد ما يزيد عن 8668 فلسطيني.

(33) أصدر الكنيست في العام 2018 قانونًا يخول سحب الإقامة من السّكان الذين يُشتبه بمُمارستهم لعمليات إرهابية أو خيانَة أمانة ضد إسرائيل.

يتم هدم المنازل إما لأغراض عسكريَة ويكون من وجهَة نظرهم حيويًا لسلامَة قوات الأمن الإسرائيلي، وإما لأغراضٍ عقابيَة لمن ترى أنهم يُشكلون خطرًا على أمنها، وإما مُبرَرَة بعد الحُصول على رُخَص بناء، نتيجةً لذلك يتعرض أكثر من 100 ألف فلسطيني لخطر التّهجير القسري من منازلهم[34]، حيثُ هدم الاحتلال في عام 2021 ما يُقارب 666 منزل في الضّفة الغربيَة مما أدى إلى تهجير 958 فلسطينيّا، كما هدمت معظم منازل قريَة خربة حمصة في غور الأردن بتعلة أنها منطقة عسكريَة مُغلقَة وهجرت أكثر من 70 فلسطينيّا[35].

لم يتوقف التّهجير عند حدود الضّفة الغربية فكانت **خطة تهجير سكان قطاع غزة**، سعى الاحتلال بكل إمكانيّاته ومنذ احتلاله الأرض الفلسطينية بشكل رسمي سنة 1948 إلى تهجير الشعب الفلسطيني من أراضيه، واتبع في سبيل تحقيق ذلك جُملة من الخطط والإجراءات، ففي ما يتعلق بتهجير سكان قطاع غزة قدم جُملةً من الخطط التي تمحورت جُلُّها حول تهجيرهم إلى أراضي سيناء المصرية، نذكر من ذلك:

خطة عام 1968 التّي تتمحور حول مشاريع قدمتها مُؤسسات صهيونية لتهجير سُكان قطاع غزة ودفعهم للانتقال والعيش في الضفة الغربية ثم الأردن ثم مختلف الدول العربيّة، كما قدّم بدوره الكونغرس الأمريكي في العام 1968 خُطة لتهجير ما يقارب 200.000 فلسطيني لدول أوروبية على غرار ألمانيا والسويد، غير أن مُخططه ذلك باء بالفشل نتيجة لرفض الدول الأوروبية استقبال الفلسطينيين[36].

إضافةً إلى ذلك، **خطة العام** 1970 التّي حاول من خلالها «أرئيل شارون» تفريغ القطاع من ساكنيه فقام بنقل العديد من سكانه نحو سيناء التي كانت تخضع

(34) تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للإسكوا، دعم الشعب الفلسطيني: تداعيات الاحتلال الإسرائيلي وممارساته، 2018.

(35) التقرير العالمي إسرائيل وفلسطين عام 2021.

(36) يحيى السيد عمر، مخطط تهجير أهالي غزة بين التغيير الديموغرافي والخطر القومي، متاح على الرابط التالي:

https: //2u.pw/VxUuRMT

آنذاك للاحتلال الإسرائيلي، وقسم آخر نحو منطقة العريش، إضافة إلى تقديم حوافز مالية لكل من يرغب في مغادرة القطاع[37].

وهناك **خطة العام** 2000 التّي قدمها «غيورا آيلاند» رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي آنذاك وعرفت باسم «البدائل الإقليميّة لفكرة دولتين لشعبين»، نص المشروع على تقديم مصر تنازلا عن ما يقارب 720 كيلو متر مربع من أراضي سيناء لصالح الدولة الفلسطينية المُقترحة تمتد على طول الخط الساحلي من رفح لغاية العريش، وحدود معبر كرم أبو سالم نحو الجنوب، تتنازل بالمقابل فلسطين عن 12٪ من مساحة الضفة الغربية للسيادة الإسرائيلية، في حين تحصل مصر على أراض في صحراء النقب.

غير أن هذا المشروع فشل نتيجة لفشل مُفاوضات كامب ديفيد بين «ياسر عرفات-إيهود باراك» واندلاع انتفاضة الأقصى[38].

استمرت المُخططات بشأن تهجير سكان القطاع فكانت **خطة العام** 2004 التّي قدمها «يوشع بن آريه» رئيس الجامعة العبرية في ذلك الوقت، وهي عبارة عن مشروع مُفصل لإقامة وطن بديل للفلسطينيين في سيناء كامتداد لمشروع «غيورا آيلاند» مُتضمنًا نفس الأبعاد المذكورة مع التنصيص على إقامة ميناء بحري بعيد عن «إسرائيل» وبنية تحتية قوية، ومحطة توليد كهرباء ومشروع تحلية مياه، مع ضرورة تقديم ضمانات أمنيّة وسياسيّة لإسرائيل، والسماح كذلك لمصر بإنشاء شبكة طرقات سريعة وسكك حديدية وأنابيب لنقل الغاز والنفط، غير أن فوز «حركة حماس» في الانتخابات التشريعيّة حال دون تنفيذ المخطط[39].

كما أعلن الرّئيس الأمريكي دونالد ترامب في العام 2020 عن **خطة العام** 2018 والتّي عُرفت باسم «صفقة القرن» بعنوان «السلام على طريق الازدهار»،

(37) راسم خمايسة، الأرض والتخطيط والعمران، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2020، ص30-40.

(38) عايش أحمد يوسف قاسم، الصّراع الديموغرافي الفلسطيني الإسرائيلي 2000-2030، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسيّة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2012.

(39) مهند عبد الحميد، اختراع شعب وتفكيك آخر: عوامل القوة والمقاومة-والضعف والخُضوع، ط1، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية، رام اللّه، فلسطين، 2015.

لم يختلف مُحتوى المشروع عن المشاريع الواردة في العامين 2000 و2004 بشأن إقامة دولة فلسطينية منزوعة السّلاح.

حظيت صفقة القرن بتأييد دولي، كما كانت على وشك التنفيذ بموجب اتّفاق «أمريكي-سعودي-مصري-إسرائيلي»، غير أن عدم نجاح دونالد ترامب في الانتخابات الرئاسيّة لولاية ثانية أجل تنفيذ الصفقة، كما شكلت الاختلافات في وجهات النظر بين كل من مصر و«إسرائيل» عائقًا آخر أمام تنفيذ المخططات الصهيونية حتى اللحظة.

في هذا الصدد، لا تُعتبر الأحداث المُتتابعة منذ تاريخ 07-10-2023 والقصف العشوائي والتدمير للبنية التحتية والموارد الأساسيّة في قطاع غزة إلّا تنفيذًا لسياسة التهجير ومُقتضيات صفقة القرن لإنشاء وطن «مؤقت» للفلسطينيين في سيناء وتهجيرهم من القطاع[40].

لم يسلم سُكان النّقب من مُخططات التّهجير بل كانت هُناك **خطة تهجير سكان النقب**، ناهز عدد سكان النقب قبل تاريخ النكبة ما يُقارب 90.000، ثم بعد النكبة أصبح يسكن في النقب حوالي 11.000 فلسطيني فقط، نتيجةً للسّياسات المُختلفة التّي اعتمدتها سلطات الاحتلال قصد إجبارهم على الهجرة من أراضيهم، منها منعهم من تأجير أراضيهم أو البناء فوقها قبل أن يستولي عليها الصندوق الوطني اليهودي مُعتبرًا إيّاها وديعةً لليهود[41]، بدأ تنفيذ هذا المشروع من خلال خلق مُضايقات للتجمعات البدويّة الموجودة في المنطقَة والتأسيس لبيئة قهريَة منذ عام 1967 للسّيطرَة على الأراضي أمنيًا وإداريًا، حيثُ تمنعهم من التأسيس لبنية تحتية كشبكات المياه والصّرف الصّحي والكهرباء، كما ترفض منحهم تصاريح للبناء[42].

(40) جاء في تصريح للرئيس المصري «عبد الفتاح السيسي»: «لماذا لا يتم نقل الفلسطينيين إلى صحراء النقب بدلًا من صحراء سيناء، ثم إعادتهم إلى موطنهم بعد انتهاء الحربّ؟» بتاريخ 18-10-2023 خلال لقائه مع المستشار الألماني أولاف شولتز في القاهرة.

(41) تم إنشاء الصندوق القومي اليهودي في العام 1901.

(42) مجموعة شبابيّة، خطة التهجير القسري: الخان الأحمر، مؤسسة حراك، متاح على الرابط التالي: https: //cutt.us/3f7uY.

فقد اتبعت سُلطات الاحتلال سياسات تضييقية ضد سُكان منطقَة النّقب تمثلت في رفض تسجيلهم ومنعهم من التّصرف في أراضيهم أو البناء فوقها وإصدار عديد المخططات لتهجيرهم لعل أبرزها القانون الذّي اعتمدته سنة 2013 «قانون برافر بيغين»[43]، الذّي أعطى الضوء الأخضر لطرد سُكان النقب بصورة جماعية[44].

فيما كان لمدينة القُدس العديد من مُخططات التّهجير لعل أشهرها **أحداث حي الشيخ جرّاح**[45]، يعود أصل سُكان حي الشيخ جرّاح لمناطق مُختلفة من شمال فلسطين والذين هُجرّوا من أراضيهم في سنة 1948، سكنوا تلك المنطقة بمُقتضى اتّفاقية مُوقعة بين الأردن ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا» أُبرمَت بتاريخ 16-11-1954.

نصّت هذه الاتّفاقية خاصةً على أن تقوم الأونروا بتأمين سكن لـ28 عائلة فلسطينية لتوطينهم فيها مُقابل تنازلهم عن صفتهم كلاجئين، والتنازل بالتّالي عن مختلف حقوقهم الممنوحة للّاجئين كالتّعليم المجاني، الصحة وغيرهما، كما تكون تلك الوحدات السكنية مملوكة للأردن التّي تتقاضى مُقابلها الإيجار لمدّة 3 سنوات ثم تمليكها بصفة نهائية للسّكان بعد توفر مجموعة من الشروط المنصوص عليها بمقتضى اتّفاقية موقعة بين الأردن والمُستأجرين والمُبرمَة بتاريخ 03-09-1956.

في هذا السياق، وبعد مرور الثلاث سنوات المُتفق عليها مع المُستأجرين أدركت الأردن أن الأراضي مُسجلة باعتبارها مُمتلكات العدو تم تسليم ملكيتها للأردن لمدة 33 عاما[46]، أصدرت سلطات الاحتلال قوانين أحادية الجانب تُفيد

(43) مخطط برافر: هو مخطط تمييزي هدفه تهجير الفلسطينيين من أراضيهم، دعت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتمييز العنصري والبرلمان الأوروبي لسحب هذا المُخطط.

(44) سنت سلطات الاحتلال عديد القوانين التي تُخول لها الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية بالقوة، نذكر من ذلك قانون استملاك الأراضي للمنفعة العامة عام 1953، قانون التخطيط والبناء عام 1965، أمر بشأن تسوية حقوق الأراضي عام 1969، قانون استملاك الأراضي للمنفعة العامة في النقب عام 1980 وغيرها من القوانين.

(45) يقع حي الشيخ جرّاح في شمال البلدة القديمة بمدينة القدس فوق أرض تُسمى «كَرم الجاعوني»، يقطنه 28 عائلة فلسطينية هُجرّوا من أراضيهم عام 1948.

(46) منحت الدولة العثمانية بمُقتضى عقد تأجير لمُزارع يهودي حق الانتفاع بتلك الأراضي «عقد تحكير وليس نقل ملكية»

بنقل ملكية الأراضي التي كانت تحت الحيازة الأردنية لحيازة الاحتلال، ومنحت لنفسها بالتّالي الحق في إخلاء السّكان الموجودين وتوطين اليهود بدلًا منهم.

بدأت المحاولات العملية للاستيلاء على أراضي الشيخ جرّاح في عام 1972 من قبل الجمعيات الاستيطانية الإسرائيلية وبناء 200 وحدة سكنية لليهود في الحي، من بين هذه الجمعيات نجد «جمعية اليهود القادمين من إسبانيا» وتمثل يهود أوروبا الشرقية، و«الجمعية العامة لكنيست إسرائيل» تمثل اليهود القادمين من غرب أوروبا.

ادّعت الجمعيات المذكورة بوجود طابو عثماني يثبت ملكية اليهود للأرض، ووجود مغارة مدفون فيها أحد الأحبار منذ عام 1885، غير أن المحكمة آنذاك أقرّت بحق أهالي حي الشيخ جرّاح على هذه الأرض.

يَتّبع الكيان في سياسته التهجيرية طرقًا غير مُباشرة، نذكر من بينها تمويل العديد من مكاتب السفر والهجرة في المناطق التي تشهد تضييقات وحصارا، من شأن تلك المكاتب تسهيل مُختلف إجراءات السفر والهجرة للشباب، فالمطالب التي يتم تقديمها عبر المكاتب التي لا يتم تمويلها تواجه الرفض في 90٪ من الحالات، في حين تحظى جميع الطلبات المُقدمة عبر المكاتب المُمولة بالموافقة.

ويبقى السّؤال المَطروح هُنا، هل الغايَة هي التّهجير، أم إبادَة جماعيَة مُغلفَة بالتّهجير؟

«صور للمناشير التّي يُلقيها الاحتلال الإسرائيلي على الشّعب الفلسطيني بهدف إجبارهم على إخلاء منازلهم وأراضيهم، مواصلًا بذلك سياسته في إلقاء اللّوم على المُقاومة ومُخليًا مسؤوليته عن التّهجير القسري للفلسطينيين»[47].

(47) صور حصل عليها الباحث بشكلٍ مُباشر نظرًا لإقامته في بعض المناطق التّي تُلقى عليها مثل هذه المناشير وتحديدًا مدينة جنين.

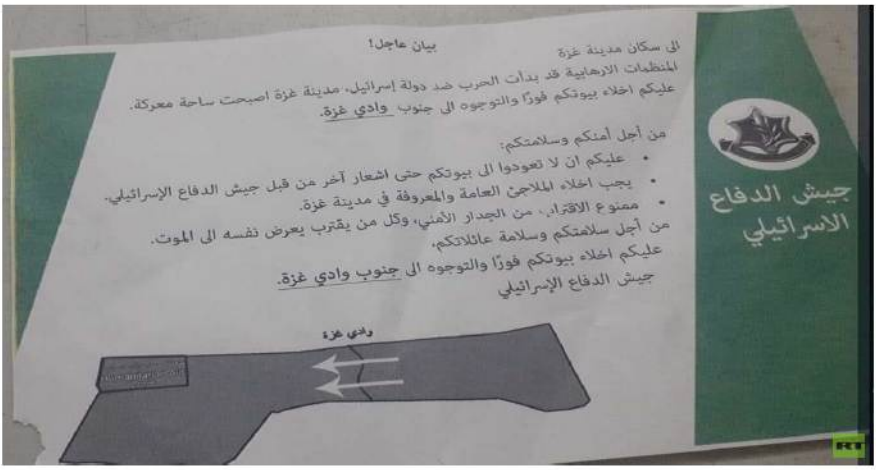
بيان عاجل!
الى سكان مدينة غزة
المنظمات الارهابية قد بدأت الحرب ضد دولة إسرائيل، مدينة غزة اصبحت ساحة معركة.
عليكم اخلاء بيوتكم فورًا والتوجه الى جنوب وادي غزة.
من أجل أمنكم وسلامتكم:
• عليكم ان لا تعودوا الى بيوتكم حتى اشعار آخر من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي.
• يجب اخلاء الملاجئ العامة والمعروفة في مدينة غزة.
• ممنوع الاقتراب من الجدار الأمني، وكل من يقترب يعرض نفسه الى الموت.
من أجل سلامتكم وسلامة عائلاتكم،
عليكم اخلاء بيوتكم فورًا والتوجه الى جنوب وادي غزة.
جيش الدفاع الإسرائيلي
وادي غزة
جيش الدفاع الاسرائيلي

الى سكان القرارة، خربة الخزاعة، عبسان وبني سهيلة
عليكم الاخلاء فورًا والتوجه إلى
الملاجئ في منطقة رفح.
مدينة خان يونس هي منطقة قتال خطيرة.
لقد أعذر من أنذر

إن كنتم توريدوا مستقبل افضل لكم ولأولادكم، افعلو الخير
وارسلو لنا معلومات ثابتة ومفيدة تخص المخطوفين في
منطقتكم. وسوف يوعدكم جيش الدفاع الإسرائيلي بانه يعمل
الجهد الكامل كي يحافظ على أمنكم وسلامة بيوتكم وكذالك
مكافأة مالية.
نضمن لكم السرية التامة
وسائل الإعلام
Phone number: *8619
Telegram: +972503957992
WhatsApp: +972503957992
Signal: +972503957992

200
شكل جديد
بنك إسرائيل
3251794725
BANK OF ISRAEL
200
NEW SHEKELS

إلى السكان الأعزاء
الإرهاب دمر المخيم!
المسلحون في المخيم يستغلونكم
ويستخدمون المنطقة المدنية كقاعدة
للإرهاب.
هم يخبئون العبوات الناسفة
ويطلقون النار من المنازل والمؤسسات
المدنية.
لا تقفوا مكتوفي الأيدي!
من أجل أمنكم! أبلغوا.
كابتن إسماعيل
مسؤول مخيم طولكرم
052-6798923

أهل المخيم
نشاطات جيش الدفاع الإسرائيلي داخل المخيم كانت بسبب العمليات
الإرهابية لحركة حماس والمنظمات الإرهابية الأخرى.
لا تتعاونوا معهم
ابتعدوا عن الإرهاب، وعيشوا بسلام
وأعثر من أثر

قائمة المراجع

- **إسلام شحدة العالول**، محطات فاصلة في تاريخ فلسطين القديم والحديث، دار المشكاة، عمان، الأردن، ط1، 2019، ص105-111.

- انظر الرابط التالي:

https://fanack.com/ar/politics/features-insights/israel-exploits-russia-ukraine-war-to-attract-new-settlers242251~242255/

- **راسم خمايسة**، الأرض والتخطيط والعمران، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2020، ص ص30-40.

- **راسم خمايسة**، المُستوطنات الإسرائيلية وأساليب الأرض وتخطيطها، مجلة قضايا إسرائيلية، عدد 68.

- **سعيد سلامة**، اللاجئون الفلسطينيون: قرارات واتّفاقيات ومعاهدات، منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة شؤون اللّاجئين، رام اللّه، فلسطين، 2010.

- **شريف الكناعنة**، «الشتات الفلسطيني: هجرة أم تهجير»، طبعة جديدة منقحة، مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني «شمل»، مطبعة أبو غوش، نابلس، فلسطين، 2000، ص ص12-26.

- **شلومو أفنيري**، قراءات في كتاب ثيودور هرتزل وتأسيس الدّولة اليهوديّة، Der deutschen Ausgabe Jüdischer Verlag im Sukrkamp Verlag, 2016.

- **عايش أحمد يوسف قاسم**، الصّراع الديموغرافي الفلسطيني الإسرائيلي 2000-2030، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسيّة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2012.

- **في إل فيخنوفيتش**، 2000 سنة من التاريخ يهود روسيا: من بداية العصر الجديد إلى الوقت الحاضر، سان بطرسبرج، 2012، ص ص233-247. مُترجم من اللغة الروسية.

- **ليو كوهن**، «اللاجئون العرب»، مجلة سبيكتيتر، عدد 6938، 1961، مترجم من اللغة الإنجليزية.

- مجموعة شبابيّة، خطة التهجير القسري: الخان الأحمر، مؤسسة حراك، متاح على الرابط التالي: https: //cutt.us/3f7uY.

- **محمد حسن عبده**، بيروبيدجان وطن قومي لليهود 1928-1939، مجلة جامعة الزيتونة الأردنية للدراسات الإنسانيّة والاجتماعيّة، المجلد 3، الإصدار 3، 2022، ص-ص 146-150.

- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني:
https: //info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=4071

- **مُصطفى قروج**، جريمة التهجير القسري في القانون الدولي الإنساني، مجلة الحقوق والعلوم السياسيّة لجامعة عمار الثليجي، عدد 14، 2017، ص170.

- **مهند عبد الحميد**، اختراع شعب وتفكيك آخر: عوامل القوة والمقاومة- والضعف والخُضوع، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية، رام اللّه، فلسطين، ط1، 2015.

- الموقع الرسمي للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: https: //cutt.us/LGbQ2.

- ورقة عمل بعنوان: التّهجير القسري للسّكان: الحالَة الفلسطينيَة، مركز بديل، 2015، ص6.

- **وليد الخالدي**، «من الجنة إلى الاحتلال: قراءات في الصهيونية والقضية الفلسطينية حتى العام 1948، مركز الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان، 1971، ص22.

- **يحيى السيد عمر**، مخطط تهجير أهالي غزة بين التغيير الديموغرافي والخطر القومي، متاح على الرابط التالي: https: //2u.pw/VxUuRMT